

الخضوع أو الجوع



يتذمر هذه الأيام المواطنون وخاصة أصحاب الدخل المحدود والتجار الصغار من تسونامي ارتفاع الأسعار بشكل غير مسبوق إضافة إلى عدم وجود المواد الغذائية بالكميات الكافية أو عدم وجودها لدى نقاط البيع خاصة في الأحياء الشعبية. الأزمة تبدو مفتعلة والغاية منها هي فرض الخضوع على الشعب بتهديده بالجوع بعدما فشلت لعبة مقايضة الأمن بالديمقراطية...

||ص4

الحملة الانتخابية
السابقة لأوانها مظهر
من مظاهر المال
السياسي المشبوه

||ص5

هل تغيرت رؤية
التونسي لرمضان
بعد الثورة؟

||ص12

نريد وطننا بلا فقراء

||ص14

صنهاجة:

||ص7

صمت الحقول..

حمام الأغراز :

||ص6

أبعاد أخرى للكارثة..

مناضلو اتحاد الطلبة:

تحملنا مسؤولياتنا في سنوات

القمع ولا نخشى مواصلة النضال...

||ص8



||ص13

سلامة كيلة لـ «صوت الشعب»:

«كل الأنظمة
العربية مهتأة
للانفجار والسقوط»

الافتتاحية

دولة البوليس مازالت قائمة

حدثتان جدتا في نهاية الأسبوع الماضي لهما دلالة خطيرة في الأوضاع السياسية الراهنة. وتتمثل الحادثة الأولى في اقتحام عناصر «مجهولة» منزل المناضل أنور عبد الواحد بقلبية يوم السبت 30 جويلية وسرقة حاسوب ضيفه المفكر الفلسطيني السوري سلامة كيلة وحزمة من وثائقه من بينها وثائق مؤتمر حزب العمال وكاميرا رقمية على ملك صاحب البيت كان استعملها لتصوير بعض الأحداث. أما الحادثة الثانية فتتمثل في اقتحام عناصر «مجهولة» أخرى في نفس اليوم منزل المناضلة عايدة بالصادق بحي التضامن العاصمة وبعثرة محتوياته وسرقة كتب زوجها الراحل البشير بالصادق وخاتمه. وجاء هذا الاقتحام على إثر قيام عايدة بنشاط سياسي في الحي باسم حزب العمال.

إن هاتين الحادثتين تحملان دون أي شك بصمات البوليس السياسي فهما نسخة مما كان يحصل في عهد بن علي من أعمال إجرامية على...

البقية صفحة 2

بقية الافتتاحية

حساب مناقشات ومناضلي الحركة الديمقراطية. كما أن هاتين الحادثتين تمثلان دليلا قاطعا على أن هذا الجهاز البغيض مازال يشتغل برعاية الباجي قائد السبسي ووزير داخلية. وهو ما كان حذر منه حزب العمال منذ البداية حين أكد أن حل جهاز البوليس دون محاسبة المسؤولين فيه عن أعمال التعذيب والقتل والنهب هو، مثله مثل حل «الجمعية الدستوري»، عملية شكلية.

وما من شك في أن النشاط المتزايد للبوليس السياسي في بلادنا يبين أن الدكتاتورية لم تنته رغم إسقاط بن علي وأن دولة البوليس مازالت قائمة حتى وإن زعزت الثورة أركانها خلال الأشهر الأخيرة وهو ما يدعو كل القوى الثورية والديمقراطية إلى اليقظة وإلى مواصلة الثورة حتى استكمال مهامها وفي مقدمتها القضاء بالكامل على الاستبداد وإقامة الجمهورية الديمقراطية التي يحقق في ظلها الشعب التونسي حريته.

صوت الشعب

ندوة سياسية للأحزاب التقدمية

نظمت الجبهة التقدمية ببنزرت يوم الجمعة الفارط بملعب احمد البصري ندوة سياسية بمشاركة الناطق الرسمي للحزب الديمقراطي عبد الرزاق الهامي، الأمين العام لحركة التجديد، الأمين العام لحزب العمال الشيوعي التونسي حمة الهامي و الناطق الرسمي لحركة الوطنيين الديمقراطيون شكري بلعيد و تخللت المداخلات حفلات موسيقيا.

تمديد...

قرّرت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات التمديد في آجال عملية تسجيل الناخبين التونسيين بالفئات الانتخابية للمجلس التأسيسي إلى حدود 14 اوت الجاري بعد أن كان مقررا ليوم أمس الأربعاء 02 أوت.

عريضة ضد مورو

اعترض عضو الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة وممثل «حركة التجديد» سمير بالطيب على تولي عبد الفتاح مورو لقاء محاضرات دينية يومية على قناة «حنبعل» خلال شهر رمضان وبين بالطيب أن مورو ليس رجل دين بل رجل سياسة ينتمي الى فضاء الإسلام السياسي. ووزع بالطيب في الغرض عريضة على أعضاء الهيئة للتعبير عن احتجاجهم من هذا السلوك الاستفزازي للمشاعر الدينية للشعب.

إعلام

تعود «البديل» في شكل مجلة فكرية وتعتمز إعداد ملف فكري محوره «الثورات العربية إلى أين؟» . فعلى الراغبين في المساهمة فيها والمزيد من إرشادات حولها الاتصال بالسيد خميس عرفاوي على العنوان التالي:
arfaouik@yahoo.fr
رقم الهاتف: -10 97376310 20299664

عمال المناولة بالمستشفى الجهوي بمنزل بورقيبة

عبر عمال المناولة بالمستشفى الجهوي بمنزل بورقيبة عن تشكياتهم واستيائهم من عدم تطبيق الحكومة للاتفاق الحاصل بينها وبين الاتحاد العام التونسي للشغل والذي ينص على إلغاء المناولة ابتداء من 24 جويلية 2011 حيث وجد العمال أنفسهم معرضين لشتى أنواع التهميش والإقصاء ماديا ومعنويا.

الأساتذة والمعلمون يرفضون...

نظم العشرات من الأساتذة والمعلمون يوم الأربعاء الفارط اعتصاما بنزل الزهراء بولاية بن عروس للمطالبة ببطلان مؤتمر المنظمة لعدم تغيير أو محاسبة إدارتها الذين عاثوا فسادا بأموال المنظمة وقد جاء المؤتمر ليتحدى مطالب الأساتذة والمعلمين الذين نادوا بضرورة تطهيرها.

بيان جمعية القضاة

أكد المكتب التنفيذي لجمعية القضاة التونسيين خلال اجتماع يوم الاثنين خصص للنظر في نتائج الحركة القضائية لسنة 2011 و 2012 أن اللجنة المنصبة بوزارة العدل لإعداد الحركة القضائية تفتقد للشرعية القانونية والتوافقية وأن الإجراءات ظلت وفية لممارسات العهد البائد.

اتفاقية شراكة...

تم يوم الخميس خلال ندوة صحفية عقدتها اتصالات تونس التوقيع على اتفاقية شراكة بين اتصالات تونس و النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين تحت شعار«اتصالات تونس... المساند الرسمي لإعلام تونس الجديدة في ضوء فضاء رقمي متغير» و تم خلال اللقاء اقرار امتيازات لحاملي بطاقة صحفي محترف.

ندوة فكرية

نظم فرع جبينانة لحزب العمال الشيوعي التونسي يوم الاحد 31 جويلية ندوة سياسية تحت عنوان «تجربة انتخابات المجلس التأسيسي في الاكوادور» ونشط هذه الندوة الرفيق «لويس اندرا دو» القيادي في الحزب الشيوعي الماركسي اللينيني بالاكوادور.

أول مرة في تونس

تم يوم السبت الفارط بدار الثقافة ابن خلدون بالعاصمة خلال ندوة صحفية الاعلان رسميا عن ميلاد «الجمعية التونسية للثقافة الامازيغية» التي حصلت مؤخرا على التأشير القانوني وهي تعتبر أول جمعية أمازيغية في بتونس.

أزمة حادة في التزود بمادة البنزين

تشهد ولايتي تطاوين ومدنين منذ نهاية الأسبوع الفارط أزمة حادة في التزود بمادة البنزين نتيجة تنامي الاحتكار والمضاربة بسبب الإقبال المتزايد للبيبين على التزود بهذه المادة في إطار عودتهم لقضاء شهر رمضان بليبيا.

مناضلو حزب العمال يتعرضون الى العنف

تعرض مناضلو حزب العمال الشيوعي التونسي محرز الماجري و شهاب الدين الشارني يوم السبت الماضي الى اعتداء مادي ومعنوي من ضرب وشم وتهشيم للسيارة التي كانا يستقلانها لتوزيع بيانات الحزب في منطقة برج العامري من طرف جماعة من الملتحين فيما تعرض مناضل اتحاد الشباب الشيوعي التونسي نبراس الدر بالي فرغ بني خالد الى التعنيف من قبل مجموعة تجمعية مشبوهة.



السيارة المتضررة

أين «هيبة الدولة»؟

يتدمر هذه الأيام المواطنون وخاصة أصحاب الدخل المحدود والتجار الصغار من تسونامي ارتفاع الأسعار بشكل غير مسبوق إضافة الى عدم وجود المواد الغذائية بالكميات الكافية أو عدم وجودها لدى نقاط البيع خاصة في الأحياء الشعبية. الأزمة تبدو مفعلة والغاية منها هي لعبة مقايضة الأمن بالديمقراطية...

أما التجار الصغار فإنهم واقعون بين المطرقة والسندان: المواطنون يطالبون الباعة بتوفير المواد اللازمة من سكر وزيت وبيض إلخ.. والتجار الصغار يعانون أشد المعاناة فهذا «مراد» صاحب محل لبيع المواد الغذائية ب «حي الزيتون دار فضال» ، يقول :

- حارة البيض كانت بـ 480 مي فأصبحت بـ 560 مي
- الصابون الأخضر كانت القطعة بـ650 مي أصبحت بـ 850 مي وغير موجود أحيانا.
- قارورة القاروز كانت بـ1400 مي أصبحت بـ 1650 مي

- السكر والزيت: بيع مشروط إذ يلزمك المزدود بشراء أشياء أخرى حتى يمكنك من السكر والزيت (وكان عجبك) - الماء المعدني انقطع لفترة وغلا ثمنه إذ كانت القارورة تباع بـ 500 مي فأصبحت بـ 550 مي.
يواصل صديقنا «مراد» كلامه فيقول: «الأداءات كثيرة... البلدية والقباضة، والياتيندة، و TVA، والضوء والكراء بالنسبة للبعض (باعتباره مالكا للمحل)، ويجب أن يدفع عن نفسه أو من يعمل معه إلى CNSS والمواطن المسكين يدفع فاتورة الجميع زمن الثورة...

سألته عن الاسباب فأرجعها حسب تقديره إلى تهريب السلع من قبل البعض إلى ليبيا الشقيقة والسبب الثاني هو الاحتكار حتى يجني البعض أكثر ما يمكن من الأرباح على حساب قوت الشعب.

ولسائل أن يسأل: أين دور الدولة؟ لماذا هي غائبة في مسائل هامة مثل هذه؟ لماذا لا تضرب على أيادي العابئين من «أغنياء الحرب» مثلما يقولون؟ أم أننا أمام فصل جديد من هيبة الدولة التي تحدثت عنها السبسي ذات مرة؟

محمد الحبيب بلحاج

العنوان: 47 شارع مدريد، الطابق 2، تونس.
البريد الإلكتروني: sawt.echa3b@gmail.com
الهاتف: 71247698
مطبعة الصريح

أي تحالف يمكن أن يقبل به حزب العمال؟ (3/2)

جوهر الثورة لا يكمن فقط في الحريات السياسية

تناولنا في العدد الماضي مسألة التحالفات السياسية والنظرة النضالية لمسار الثورة قبل انتخابات المجلس التأسيسي ووقع التطرق إلى السقف الأدنى الذي يمكن أن يقبل به حزب العمال الشيوعي التونسي وذلك من خلال التأكيد على مسألتين: تصفية الدكتاتورية وتطوير حركة الاحتجاج الجماهيري .

المسار الثوري لا يمكن أن يتواصل إلا بالفعل الثوري

ليس لحزب العمال أن يستنثي في تحالفاته وفي أعماله المشتركة مع باقي الأحزاب والمنظمات، ولا تلك التي تتبنى التقدمية والحداثة بما فيها بعض مكونات «القطب الديمقراطي الحداثي»، ولا تلك التي تتبنى الهوية العربية الإسلامية بما فيها حركة النهضة. ونحن نتوجه إلى قواعد الديمقراطيين والليبراليين والإسلاميين ونقول لها أن حذاً أدنى من الوعد ضروري وملح لتصفية بقايا التجمع وبقايا العهد البائد والانتهاه من النظام الاستبدادي وإيقاف أعمال العنف والتخريب ومواجهة الاقتتال الجهوي وتمكين المواطنين من الأمن. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف لا يمكننا التعويل لا على الحرة والديمقراطية، إلا يتواصل الفعل الثوري للجماهير.

لكن أهداف الثورة لا تتمثل فقط في إسقاط الديكتاتورية أو في تغيير شكل السلطة من الاستبدادي إلى الديمقراطي. وبرنامج الثورة لا يمكن حصره في الحريات السياسية. فهذا الاختزال، وإن قبلت به مكروهة البرجوازية المحلية وحلفائها الإمبرياليين، لا يمكن أن يستجيب لطموحات الشعب التونسي ولغالبية من الفئات الشعبية التي عيّرت عن طوقها القوي للعدالة الاجتماعية ولتغيير أوضاعها الاقتصادية.

ليس في مقدور حزب العمال في نسج تحالفاته الاكتفاء ببرنامج الحريات السياسية رغم أهميته فجوهر الثورة لا يكمن في هذه الحريات بل في ما يمكن أن توفره من تغييرات جذرية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للفئات الشعبية ولغالبية الشعب.

إن أهمية الحريات الخاصة والعامه وإشاعة نظام الديمقراطية الباجي قائد السبسي، في كل مستويات القرار السياسي تهدف من وجهة نظرنا إلى تسليح الشعب بالحقوق السياسية التي ستمكّنه من تنظيم صفوفه داخل الأحزاب والنقابات والجمعيات ومن التعبير عن مصالحه ومطالبه المعاشية والحيوية. إنه لجدير بالذكر أن الثورة لم تحقق إلى حد الساعة أي إصلاح اقتصادي أو اجتماعي من شأنه تغيير واقع البطالة أو واقع الفقر والحاجة أو واقع التفاوت بين الجهات والتفاوت في توزيع الثروة. وكيف للطبقات الشعبية أن تحقق مطالبها وهي بعيدة عن مواقع القرار السياسي. أما

سمير حمودة

تتطور هذه الصراعات إلى ما يمكن أن يمس بمصالحها الطبقية. إن الموقع الطبقي لحزب العمال في نضاله من أجل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لغالبية الشعب يؤدي إلى دخوله في مواجهة حتمية مع مصالح البرجوازية الكبيرة كما يجعل من إمكانية تحالفه مع الأحزاب الليبرالية من قبيل المعادلات الصعبة. ولكن إقرار هذه الحقيقة لا يمكن أن يمنع حزب العمال من دفع بعض التحركات المشتركة أو الدعوة إلى تحالفات جزئية حول بعض المطالب التي يمكن الالتقاء حولها. فقواعد الأحزاب والتنظيمات متحركة ولا تخضع بالضرورة للجمود والدغمائية. ثم إن مصلحة غالبية الشعب تكمن دائما في توحيد صفوفه وبلورة مطالبه الأساسية.

بالضرورة للجمود والدغمائية. ثم إن مصلحة غالبية الشعب تكمن دائما في توحيد صفوفه وبلورة مطالبه الأساسية.

التحالف وجبروت رأس المال

هنا نصل إلى الاستنتاج الثاني:

إن التحالف المتقدم الذي يمكن أن ينهض بمبادرة الجماهير السياسية والذي يسعى له حزب العمال، أكان هذا التحالف انتخابي أو نضالي، يجب أن يستجيب لمظهره الطبقي في الدفاع عن الطموحات الاجتماعية والاقتصادية للطبقات الشعبية. حتى وإن فشل هذا التحالف في الفوز بمقاعد داخل المجلس التأسيسي.

الأحزاب الليبرالية غير قادرة على تغيير الواقع البائس للفئات الشعبية

إن ثورة الشعب التونسي ضد الدكتاتورية ونهوض الجماهير المقفّرة في الجهات الداخلية وفي الأحياء الشعبية لم يكن فقط بسبب غياب الحريات ولا فقط بسبب نظام الاستبداد بل أن أسبابها العميقة كانت الإفات الاجتماعية، من فقر وبطالة وغلاء المعيشة وانهار الخدمات العمومية. وهذه الإفات كانت النتيجة الحتمية للسياسات الاقتصادية الليبرالية لن علي ونظامه. لنتذكر أول شعار رفعه شباب سيدي بوزيد : «التشغيل استحقاق يا عصابة السراق»! بينما كانت المعارضة الليبرالية، الديمقراطية والتقدمية تدعي أن ما تمكنت من الفوز بانتخابات هذا النجاح في تعارض مع نظام الانغلاق السياسي. وأن المطلوب هو تحقيق الديمقراطية حتى تكون البلاد في انسجام مع ازدهارها الاقتصادي! (يتبع)

العنوان: 47 شارع مدريد، الطابق 2، تونس.
البريد الإلكتروني: sawt.echa3b@gmail.com
الهاتف: 71247698
مطبعة الصريح

السلاح الجديد للقوى المضادة للثورة: الخضوع أو الجوع

هل علينا رمضان بهلاله فأعدنا إلى أجواء اللمة العائلية والعداات التونسية في الاحتفالات الليلية.. ولما كان الإفطار هو الميعاد الذي ينتظره الجميع على نار، فإن توفير لوازمه تبقى من أبرز مشاغل التونسي.. والمعاین لواقع الأسعار يلاحظ ارتفاعا - يصفه البعض بالمشط - في أسعار المواد الغذائية. لعل هذه الممارسات تعود بنا إلى ما كان يحدث في السنوات الفارطة عند اقتراب حلول هذا الشهر.. إذ تفقد بعض المواد وبعض الخضمر من السوق لتعود فيما بعد بأسعار مرتفعة.. لكن الجديد هذه السنة أن النقص والاحتكار طال المواد الأساسية مما يطرح أسئلة حول هذه الأزمة وما إذا كانت مفتعلة بهدف الضغط على المواطن حتى يقبل بخيارات القوى المضادة للثورة التي مازالت تمسك بمفاصل الاقتصاد.

المزودين يقولون العكس، لذلك فهم يتحملون مسؤولية غياب المواد الغذائية من السوق. أضف إلى ذلك أن المواد المفقودة حاليا من السوق لا تمثل ربحا كبيرا للتاجر. ولذلك لا يضره في شيء عدم توفرها ولا يسعى إلى البحث عنها، ففي الواقع يعتبر التاجر خاسرا في مادة السكر مثلا. وبالتالي يعمل على بيع تلك الأغذية إلى زبائنه المعتادين إلى أن يقع الإفراج عن تجارتها..

وعن غلاء الأسعار واختلافها من منطقة إلى أخرى يقول مهدي إن الباعة عندما يشترون البضاعة بأسعار مرتفعة يبيعونها حتما بأسعار مرتفعة. ويؤكد أن غياب المراقبة هي التي فتحت الباب أمام ارتفاع الأسعار وغياب بعض المواد الاستهلاكية والبيع المشروط.

ازدواجية الخطاب والواقع

يؤكد فتحي الفضلي مدير الأبحاث الاقتصادية بوزارة التجارة والسياحة في لقاء إعلامي بمقر الوزارة الأولى، أن سلف الإشراف شرعت في الاستعداد لرمضان منذ جانفي 2011 وأنها وفرت مخزونات من المواد الاستهلاكية التي يكثر عليها الطلب وضبطت برامج لإنتاج هذه المواد خلال نفس الشهر.

وأضاف أن «المخزونات المتوفرة حاليا من السكر والزيت والنباتية والمياه المعدنية كافية لتغطية حاجيات الاستهلاك الوطني لشهرين اثنين على الأقل». وفي المقابل أقر الفضلي بتسجيل نقص في السكر والزيت والنباتية والمياه المعدنية



مهدي بن عثمان

وفي المقابل يرى حمدي بلحسن صاحب نقطة بيع مياه غازية ومعدنية بالجملة أن لهفة المواطن هي التي أدت إلى مثل هذا الوضع، فيقدر إسراره لاقتناء كميات أكبر من طاقة استهلاكه بقل وجود الأغذية في السوق خاصة في مثل هذه الظروف. لقد كنا نحقق الاكتفاء لـ 10 ملايين مواطن والآن أصبحنا نوفر الأغذية لما يقارب 16 مليونا بعد قدوم الأشقاء الليبيين - على حد قوله -.



فتحي الفضلي

ويضيف حمدي: «المعامل هي التي ترفع الأسعار. ثم إن أسعار النقل في تزايد متواصل، ونحن بذلك نصبح أكبر المتضررين فنضطر إلى طرد بعض العمال لسد الفارق».

فهل اتخذت الدولة التدابير اللازمة أمام علمها بالموضوع؟ ولئن كانت منظمة الدفاع عن المستهلك تضطلع برسالة أساسية تتمثل في التدخل لفائدة المستهلك... فأي دور لعبته في هذا الموضوع خصوصا وقد وقع تداوله أكثر من مرة واعترفت به حتى السلطات الرسمية؟ إن أسلوب الإبتزاز والمقايضة هو الذي يحكم علاقة الحكومة بالشعب.. فقد عملت - منذ توليها مهام الدولة - على مقايضة الأمن بالديمقراطية. ولئن فشلت في ذلك أمام إصرار أبناء الشعب على تطهير البلاد من الرشاوى بمختلف أغلفتها وأيا كانت المنافع التي قد تعود عليهم جراءها، فقد غيرت المعادلة ليصبح جوع الناس خيارا واستراتيجية لإخضاعهم لقراراتها واعترافهم بشرعية وجودها.

سارة بن الغول

الحملة الانتخابية السابقة لأوانها: مظهر من مظاهر المال السياسي المشبوه

سارعت عديد الأحزاب السياسية منذ الأيام الأولى للثورة إلى الدخول في صراع الحملات الانتخابية وصل حد استقالة العشرات من مناصلي الأحزاب بسبب حياد هذه الأحزاب عن المبدأ و «استيصالها» في اللهث وراء خلافة الحزب المنحل «التجمع الدستوري الديمقراطي» وذلك بالإشهار للبرامج الانتخابية وتعليق الصور العملاقة لأمناء ورؤساء الأحزاب... لافتات تعود بنا إلى العهد البائد عندما كانت تطبع وتعلق الملايين من اللافتات وتصرف عليها مليارات المليمات من المال العام في حين يعيش أبناء الشعب تحت خط الفقر.

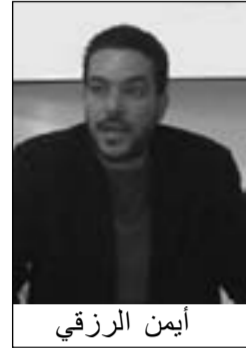
نفس المشهد يتكرر اليوم بنفس الإمكانيات المادية، بنفس التحدي للألام وانتظارات الشعب الذي دفع الكثير من أبنائه شهداء لثورة الكرامة من أجل التخلص من براثن الدكتاتورية التي مازالت تعشش في كل شبر من التراب التونسي وسط حالة من اللامبالاة لأحزاب ركزت مجهوداتها وكافة إمكانياتها المادية والبشرية على الانقضاض على السلطة وهو ما يعكس الإقبال الضعيف على التسجيل بالقانمات الانتخابية لعدم ثقة المواطن في الأحزاب التي اقتصر حضورها في الإعلانات على واجهات الحافلات وعلى أغلفة الجرائد.

فما هو موقف الأحزاب من الحملات الانتخابية السابقة لأوانها؟ وهل يمكننا الحديث عن انتخابات ديمقراطية في ظل مواصلة سيطرة رموز الفساد على المؤسسات القضائية والإعلامية والأمنية؟

«صوت الشعب» رصدت أهم مواقف الأحزاب السياسية وآراء المواطنين من الحملات الانتخابية في الفترة الانتقالية التي تمر بها البلاد فكانت وجهات النظر التالية:

الخلط بين التعريف بالأحزاب والحملات الانتخابية
أكد عضو القيادة الوطنية لحزب العمال الشيوعي التونسي عبد الجبار المدوري أنه من الضروري الفصل بين التعريف ببرامج الأحزاب وتوجهاتها وبين الحملات الانتخابية السابقة لأوانها وغير المشروعة خاصة إذا تعلق الأمر باستغلال وسائل الإعلام العمومية التي تعتبر ملكا للمجموعة الوطنية ومن المفروض أن تكون محايدة. والملاحظ اليوم أن بعض الأحزاب تدفع الأموال الطائلة لوسائل الإعلام للقيام بالدعاية لحملاتها الانتخابية وتستغل الفضائات العمومية والساحات لتعليق صورها العملاقة. وتساءل عبد الجبار كيف يمكن ومناضلات الحزب تحته وأن المسألة مرتبطة أساسا بقدره مناصلي الحزب على التفسير والشرح لرفع تلك الشبهات كما يمكن أن يوول التغيير في الظرفية الحالية للبلاد بصورة خاطئة وحزب العمال هو حزب مبدئي واضح في مواقفه لذلك قرر المؤتمر الحفاظ على الاسم ومواصلة النقاش والعمل الميداني للتوضيح والالتحام بقضايا الشعب.

على المواطن أن يكون يقظا...
ومن جهته أكد الأمين العام للحزب الشعبي للحرية والتقدم جلول عزونة أن هناك مظاهر عديدة للتسيب في تونس بعد 14 جانفي من انفلتات أمن و ظهور المال السياسي واعتصامات اجتماعية بمربرر الأمور والحيلولة دون انتشار الحملات الدعائية السابقة لأوانها والتي اتخذت شكل مغلفات إشهارية في الشوارع وعلى صفحات الجرائد وعلى القنوات التلفزية والإذاعية، وقد كان من المفروض أن تراقب



أيمن الرزقي



عبد الرزاق الهمامي



عبد الجبار المدوري



أحمد بويزي

الإعلامية فمن يدفع أكثر يحظى بعناية خاصة من وسائل الإعلام التي تمرر البرامج وتغطي الندوات الحزبية لأحزاب على حساب غيرها التي لا تبقى تنتظر الفترة الانتخابية للتمويل العمومي للانتخابات.

وأضاف الرزقي بأن غياب الخط التحريري لوسائل الإعلام الخاصة أدى إلى استعمالها الإشهار والدعاية لرموز وبرامج الأحزاب المقنعة بالتغطيات اليومية لنشاطات أحزاب دون غيرها وهو ما أدى إلى تحول الصحفيين إلى كتبة عموميين وهو راجع إلى نقص خبرتهم في التعامل مع وضع سياسي مماثل ومحاولتهم التكفير عن ذنبهم بانحيازهم السابق لتوجهات النظام البائد مما ساهم في وقوعهم في العديد من الأخطاء المهنية، مؤكدا أن النقابة نسقت مع هيئة كمال العبيدي لإصلاح الإعلام لحصر هذه الظاهرة.

قناة حنبعل تعدي على المشاعر الدينية للتونسيين
كما أخذت النقابة موقفا من الانتهاك الواضح والانحياز المفوض لقناة حنبعل التي استعدت السياسي بحركة النهضة عبد الفتاح مورو لتأثير البرامج الدينية في شهر رمضان وهو ما يمثل اعتداء ولعبا على المشاعر الدينية للشعب.

وفي الوقت الذي تشهد فيه أغلب مناطق البلاد احتجاجات واعتصامات للمطالبة باستكمال مهام الثورة وفاء لدماء الشهداء الذين رحلوا وهم مطمئنين على مواصلة ما بدأه من أجل غد أفضل للشعب التونسي لا مجال فيه للإقصاء والتهميش، نجد أحزابا مهما الوحيد الصراع من أجل الاستحواذ على أكبر قدر من أخلاق المهنة الصحفية ولخط تحريرتي واضح تلتزم به تجاه كافة الأحزاب وهو ما ساهم في سيطرة قانون الغاب على الساحة

آمال علوي

مناضليها. **أولوية الانتخابات على تطهير الإدارات**

وأشار عضو الحزب الديمقراطي التقدمي أحمد بويزي أن من حق جميع الأحزاب التعريف ببرامجها باعتبار أن تونس كانت تعرف حزبا واحدا هو التجمع الدستوري الديمقراطي و أن أغلب الأحزاب مازالت مجهولة لدى جزء كبير من الشعب وأن اللافتات التي وقع تعليقها كانت ضمن استراتيجية الاتصال التي وضعتها الحزب، مشيرا أن السياسي المحنك هو الذي يتلاءم مع كل الظروف للوصول إلى السلطة وهذا لا يتم إلا عبر توفير المال اللازم خاصة وأن البلاد تعيش فترة انتقالية وفاقية في انتظار الموعد التاريخي الموافق ليوم 23 أكتوبر لانتخابات شفافه وديمقراطية.

وعن علاقة الحملات الانتخابية السابقة لأوانها بعزوف المواطنين عن التسجيل للانتخابات وإمكانية الحديث عن انتخابات ديمقراطية في ظل مواصلة رموز الفساد السيطرة على الإدارات، أجاب السيد بويزي أن هدف الأحزاب هو النجاح في الانتخابات فالذي يحكم - حسب رأيه - هو الذي يطهر الإدارة فالانتخابات تحظى بالأولوية داخل الحزب الديمقراطي التقدمي الذي تتأني مداخيله حسب السيد بويزي من مساهمة آلاف منخرطيه.

الصحفي يتحول إلى كاتب عمومي
أكد عضو نقابة الصحفيين أيمن الرزقي أن وسائل الإعلام الخاصة التجارية تفتقر لتوايت أخلاق المهنة الصحفية ولخط تحريرتي واضح تلتزم به تجاه كافة الأحزاب وهو ما ساهم في سيطرة قانون الغاب على الساحة

الشعب يريد الثورة من جديد

خالد الهذاجي

بعيدا عن الصراعات الليبيرالية بين العلمانيين والإسلاميين، بعيدا عن النقاشات البيزنطية حول الحقوق المزيفة والديمقراطية الشكلية والقضايا الوهمية.

بعيدا عن هيئات ولجان الركوب على الثورة.

بعيدا عن سفطة شيوخ الحداثة وشيوخ القبيلة.

بعيدا عن وصايا الحداثيون والصلاميون والتقدميون والرجعيون.

بعيدا عن التحليل والتحريم والتكفير.

بعيدا عن المعارك المفتعلة التي لا غاية من ورائها سوى الهاء الشعب عن مشاغله وقضاياه الفعلية.

بعيدا عن الإنفلاتات الأمنية والتناحرات العروشية والقبلية.

بعيدا عن المليشيات، عن الملمثمين، عن الملتحين، عن الإرهاب، عن التطرف.

بعيدا عن كل المسرحيات والمؤامرات والصفقات التي تحاك في الكواليس.

بعيدا عن ثرثرة الإعلام وعيقق أصواته الصفراء.

بعيدا عن فزاعات الرذة ونياح المتسلقين وطواير الموالاة ودعاة المصالحة الوطنية لإعادة الإخبطوط التجمعي .

بعيدا عن كلّ هذا وفي مواجهة كلّ هذا.

يتراكم غضب الشارع ويتحول إلى ضرب من الحقد الذي سيفجر في لحظة ما قادمة لا ريب لأن حالة الاحتقان الشعبي بدأت تعود إلى ما كانت عليه قبل 14 جانفي .

فمعاناة المفقرين من أبناء هذا الشعب متواصلة نفسها المعاناة بل أكثر قساوة مما سبق، تتواصل معاناة الشباب في الداخل التونسي والأحياء الشعبية أمام انسداد أفق التشغيل وازدياد حدة البطالة والتهميش والإقصاء. إن الأسباب الرئيسية للثورة التي انتفضت وأسقطت الديكتاتور، هذه الفئات التي رفضت التهميش والإقصاء والظلم الاجتماعي، تجذ نفسها اليوم خارج اهتمام السلطات المؤقتة، هذه الفئات وقضاياها كانت محور اهتمام الجميع أيام الثورة، أيام الرصاص الحي والقنّاصة. والآن يدعوها الجميع إلى التزام الهدوء وترك الفوضى والاحتجاجات والاعتصامات جاذبا في مشهد سريالي مضحك منك، فهؤلاء الذين واجهوا قوات القمع بصدورهم العارية، عليهم أن يصمتوا. أما الجنباء الذين خبثوا رؤوسهم في الرّمْل مثل النعام والذين ناشدوا الديكتاتور نجدهم يثرثرون ويقررون ويصولون ويجولون باسم الثورة.

إن هذا المنطق المقيت يثير غضب الشارع الذي تعلم من تجربته في الفترة الأخيرة فلم تعد تنظلي عليه مؤامرات ومناورات حكومة السبسي التي عملت على ابتزاز الشعب ومساومته، الهدوء والانضباط مقابل الأمن، فالمطالب الاجتماعية والاقتصادية الملحة للشعب ستكون وقود الثورة من جديد خاصة وأن كل المؤشرات تؤكد أن حكومة السبسي تعمل على إعادة تثبيت أركان الديكتاتورية، فهي غير جادة في محاسبة رموز النظام البائد ولا يعينها زرع رموز الفساد والعمالة في مفاصل الدولة فهي حكومة الثورة المضادة وقناعة الشعب التونسي بفئاته المضطهدة والمسحوقة تزداد يوما بعد آخر بوجود إسقاط هذه الحكومة.

وبوجود انطلاق الثورة من جديد، وهذه المرة ستكون مسلحة بتجربة 14 جانفي ولن تسمح بالالتفاف على الثورة من قبل القوى المعادية للشعب.

حكومة الالتفاف: لجنة لإدارة شؤون الطبقة المافيوزية والسّمسارة

فوزية حمودة

البورجوازية السّمسارة من أرذل شرائخ البورجوازية وأفسدها وأسقطها أخلاقا وأكثرها وحشية ودّوسا على كلّ القيم الحضارية والإنسانية لذلك فإنّ هؤلاء الوزراء والرّؤساء الذين يمثّلونها لا يمكن بل يستحيل أن يمثّلوا شعوبهم وهم أبعد ما يكونون عن أهداف الثّورة التي صنعها الشعب ضدّ طبقتهم بالذات. لا يمكن لهم إلاّ أن يدافعوا على بورجوازيّتهم السّمسارة ولا يستطيعون إلاّ أن يتّبِعُوا نهج بن علي ولن يسمحوا لأنفسهم ولن تسمح لهم طبقتهم بمحاسبتها أو محاكمتها أو افتكاك ما سرقته من مال الشعب وسوف يواصلون بحكم هذه الحقيقة حماية مصالحها ومطامعها وغضّ الطرف عن كلّ جرائمها مهما بلغت. إنّ الحكومة ليست سوى لجنة لإدارة شؤون هذه الطّيقة السّمسارة المافيوزية التي تحكّم بلادنا فلا يجب أن ننظر منها العدل والإنصاف. ولا ننظر منها التّعيير الثّوري الذي ننشده ولا حتّى مجرد الحياذ لأنّ ذلك وهُمّ مخضّ، فلا خير يُرْجى مِنْها أو مِنْ أيّ شخص يُمثّل هذه الطّيقة البورجوازية المافيوزية السّمسارة لأنّها وبكلّ بساطة عدّونا الذي قمنا بالثّورة ضدّه.

ولكن إذا كان الرّؤساء والوزراء وغيرهم من موظفي الدّولة والحكومة هم من جنود الطّيقة الحاكمة الأكثر خُبثًا وشراسة فكيف تتخلّى هذه الطّيقة عن جندي أو عن خادم طيع من خدمها؟ ولماذا تخلّت عن بن علي بهذه السّهولة؟ ولماذا تخلّت في مصر عن مبارك؟ كيف تقدّم للمحاكمة خادما كالسّرياطي وعيد الوهاب عبد الله و الفلّال... إلخ . والجواب بسيط: هذه الطّيقة مافيوزية وهي تتخلّص من كلّ ورقة محروقة وخاسرة من أوراقها تماما كعصابات المايقا. كلّ عنصر تنتهي صلاحية العمل به تُصْفِيه أو تُلقَى به جانبا أو تُقدّمه كبش فداء ليكون الشجرة الخبيثة التي تُحجّب الغاية الملعونة وطبعًا كلّ الطبقات الحاكمة في الدّول الامبريالية لا تراهن إلاّ على الوُجْه الجديدة التي تُخدَعُ الشعوب.. لا تراهن إلاّ على الجياد الرّابحة أمّا الجياد الخاسرة والمكسورة والمعطوبة التي أصبحت عاجزة عن خوض السّباقات أمام الجمهور فإنّها تطلق عليها رصاصة الرّحمة، وفي أحسن الحالات تُلقَى بها جانبا لتكليل لها الشّتائم فتجلبج لنفسها تعاطف النّاس... هذه هي أخلاقهم وتصرفاتهم فيما بينهم فما بالك بتصرفاتهم مع الشّعب ؟

أبّتها الشّعب المنهوكه المنهوبة في كلّ مكان إنّهضي وآتدي فالذّاء الذي ينخر العالم أكبر من أن يواجهه شعب بمفرده أو حتّى بعض الشّعب المعزولة. والفلاحين وكافة فئات الشّعب الكادح. إنّ

ذكرة «صوت الشعب»

في الذكرى الخامسة لانتفاضة الخبز

1 جانفي 1989

أوضاع الشعب لم تتغير في جوهرها، بل إنها تزداد سوء في العديد من ميادين الحياة. إن النظام الدستوري الذي يمثل مصالح الطبقات الثرية الرجعية في بلادنا الخبز ومشقات الحبوب الأخرى، التي مثلت اعتداء صارخا على قوت أوسع تدفرت حتى يخدعه ويضلله ويجعله لا يدافع عن حقوقه المادية والمعنوية بحزم الفقراء والمحرومين من كافة أنحاء البلاد ليرفضوا هذه الزيادة معبرين عن غضبهم وعن نفقتهم بالتظاهر في الشوارع والهجوم على مراكز السلطة والمال وعلى مظاهر البذخ والتزرف وبالتمرد على القوانين الفاشية. وقد تواصلت هذه الأعمال لمدة ستة أيام كاملة عجز القمع الدموي وإعلان حظر التجول وحالة الطوارئ على إيقافها مما أجبر بورقبية على التراجع والعودة إلى العمل بالأسعار القديمة. فكانت هزيمة له وانتصارا عظيما للجماهير الشعبية، انتصارا دفعت ثمنا له عشرات الضحايا من أبنائها الأبرياء الذين سقطوا برصاص الجيش والبوليس ومئات الموقوفين والمعتقلين الذين شارف عدد منهم حبل المشنقة على إثر محاكمات صورية.

(...)

إن أول حقيقة تتجلى للعيان بمناسبة إحياء الذكرى الخامسة لانتفاضة الخبز هي أن عددا من الذين حوكموا وسجنوا على إثرها مازال يقبع في السجن وأن المئات من أطلق سراحهم ظلوا محرومين من حقوقهم المدنية والسياسية وهم يعاملون كمجرمي حق عام. وفضلا عن ذلك فإن الذين سقطوا برصاص الجيش والبوليس لم يرد لهم الاعتبار ولم تقدم الدولة لأهاليهم أي تعويض. وبالمقابل فإن الذين قتلوا وقمعوا وسجنوا مازالوا ينعمون بالجاه والمال حتى وإن أبعد بعضهم عن مراكز السلطة منذ عهد بورقبية.

والحقيقة الثانية التي لا يختلف فيها عاقلان هي أن الحالة المادية للشعب لم تتحسن. إن صندوق النقد الدولي الذي أعطى بالأمس الأمر بالزيادة في سعر الخبز ومشقات الحبوب الأخرى هو الذي لا يزال يسير اقتصاد البلاد، هو يعطي التعليمات والحكومة تنفذ. وما أن تونس، نتيجة ذلك، تسير نحو الإفلاس التام. فالديون الخارجية تزداد والأسعار ترتفع باستمرار والبطالة تتفاقم والخدمات الصحية والثقافية تتردى. إن الكادح التونسي عاملا كان أو فلاحا أو موظفا صغيرا يشعر بأن حياته تحولت إلى جحيم تنتججه هذه الوضعية. وبالمقابل فإن الأقلية الثرية ما تنفك تلقى من قادة «العهد الجديد» كل التشجيعات

من غفو جباني وفروض بفواض ظفيفة ونسيبيلات ديوانية وتخفيضات في الضرائب. (...) إن جميع هذه المعطيات تؤكد أن

أوضاع الشعب لم تتغير في جوهرها، بل إنها تزداد سوء في العديد من ميادين الحياة. إن النظام الدستوري الذي يمثل مصالح الطبقات الثرية الرجعية في بلادنا الخبز ومشقات الحبوب الأخرى، التي مثلت اعتداء صارخا على قوت أوسع تدفرت حتى يخدعه ويضلله ويجعله لا يدافع عن حقوقه المادية والمعنوية بحزم الفقراء والمحرومين من كافة أنحاء البلاد ليرفضوا هذه الزيادة معبرين عن غضبهم وعن نفقتهم بالتظاهر في الشوارع والهجوم على مراكز السلطة والمال وعلى مظاهر البذخ والتزرف وبالتمرد على القوانين الفاشية. وقد تواصلت هذه الأعمال لمدة ستة أيام كاملة عجز القمع الدموي وإعلان حظر التجول وحالة الطوارئ على إيقافها مما أجبر بورقبية على التراجع والعودة إلى العمل بالأسعار القديمة. فكانت هزيمة له وانتصارا عظيما للجماهير الشعبية، انتصارا دفعت ثمنا له عشرات الضحايا من أبنائها الأبرياء الذين سقطوا برصاص الجيش والبوليس ومئات الموقوفين والمعتقلين الذين شارف عدد منهم حبل المشنقة على إثر محاكمات صورية.

إن أول حقيقة تتجلى للعيان بمناسبة إحياء الذكرى الخامسة لانتفاضة الخبز هي أن عددا من الذين حوكموا وسجنوا على إثرها مازال يقبع في السجن وأن المئات من أطلق سراحهم ظلوا محرومين من حقوقهم المدنية والسياسية وهم يعاملون كمجرمي حق عام. وفضلا عن ذلك فإن الذين سقطوا برصاص الجيش والبوليس لم يرد لهم الاعتبار ولم تقدم الدولة لأهاليهم أي تعويض. وبالمقابل فإن الذين قتلوا وقمعوا وسجنوا مازالوا ينعمون بالجاه والمال حتى وإن أبعد بعضهم عن مراكز السلطة منذ عهد بورقبية.

(...)

الإعلام بعد الثورة:

انفلات وتسيب أم تحرر وإنتاج؟

بعد هروب الرئيس السابق بن علي وسقوط البعض من رؤوس نظامه، شهدت الساحة الإعلامية التونسية نموًا وتغيّرًا كبيرين على مستوى الكمّ والكيف وتوفّرت مجالات من الحرية غير مسبوقة. فبعد أن كانت وسائل الإعلام تابعة للنظام السابق وموظّفة كليًا لفائدته، نرى اليوم العديد منها تسقط في فخّ أصحاب الإشهارات السياسية والممولّين من ذوي المصالح الضيقة داخل وخارج تونس، فأصبحت هذه المصادر الإعلامية بعيدة عن التحرّر والمصداقيّة والزّاهة بل تتناول مواضيع جانبية مثل (الحجاب، النقاب، العلمانية، المعتقدات الشخصية...) وتقدّمهاكمسائل جوهرية الهدف منها إيجاد صراعات على الساحة الوطنيّة لإلهاء الرأي العام عن القضايا والمطالب الشعبيّة الحقيقيّة التي قامت من أجلها الثورة دون أن ننسى سعيها لتشويه صورة رموز النضال وأصحاب المبادئ الوطنيّة الحقيقية بهدف إغراق الأحزاب الثوريّة حتّى يُفتح المجال أمام الراكبين على الثورة من الانتهازيين وبغايا بن

أية شيوعية نريد في السياق التاريخي الدقيق الذي تمر به بلادنا في مسارها الثوري الحالي؟ وراء هذا السؤال يختفي حيف وخلط وسوء الفهم يجعل من مفهوم الشيوعية عرضة للكثير من التهم والانتقادات.. وحيث تنتصر التهم تنهزم الحقائق وينتحر القلم. لذلك نكتب إنصافا للمفاهيم من تأمر المتلاعبين بمصير الوطن.

1) ليست الشيوعية التي نريدها، بوصفها أفقا لاحتضان أحلام الشهداء، عقيدة إضافية. لا نتقصنا العقائد في ثقافتنا الزاخرة بالمعتقدين والمؤمنين والدعاة والتابعين والساجدين والعابدين . طوبى لنا بمقدساتنا وصلواتنا ومخيلنا شريطة ألا يصير العقل لدينا مستنيدا أو منافقا أو متأمرا على خبز الشعب وكرامته وحريةته ومصيره التاريخي.

2) ليست الشيوعية التي نريد هي استراتيجية سياسية لإنجاح الثورة وليست نظرية ثابتة نسقتها إسقاطا على رؤوس الكادحين الذين يطالبون بالكرامة والخبز بصرف النظر عن التنظير وغطرسة «التقوت» ...

الشعب الكادح، والحالم بسياسة عادلة للوطن، مُتطرفة أو فوضوية. لا أحد يطلب المساواة بين الناس في الخبز و الحرية و الكرامة و يكون مُتطرفا في نفس الوقت.التطرف افراط و تفریط أما الشيوعية فميزان يربد توزيع الخبز بين الناس بقسطاس و حسابان.

هذا النص وصلنا بدون إمضاء



الفاهم بوكدوس
(جانفي 2009)

بالمِرصاد

حكاية صورة

إن ما يحصل في مدن الحوض المنجمي هو حراك أهلي عام تشارك فيه كل الفئات والأعمار وليس احتجاجا نخويًا ضيقًا لمجموعة من أصحاب الشهادات المعطلين عن العمل، وأن الجهة قد دخلت مرحلة نوعيّة من الحراك لا ينبغي تجاهله والصمت تجاه مطالبه. كما كنّا نروم التأكيد على أن المرأة المنجميّة وإن كانت غير محظوظة في التّعليم والعمل والمشاركة في الحياة العامّة و رهينة بقايا الذهنية القبلية الرجالية المغلقة فهي مستعدة في كل لحظة للتحرّر من قيودها ومكبلاتها وإظهار قدراتها كشريك مواطني كامل الأهلية والقدرة في إشارة إلى أن الحركة الاجتماعيّة تهدي المرأة دورا واقعيًا ذا بال لإظهار قامتها الفعلية لم تقدر عليه لحدّ اللحظة الحركة السياسيّة والحقوقية والنسائيّة، وإنّ النساء كفاعلات اجتماعيات تبشّر بتغيير سريع لتوزيع الأدوار التقليدي داخل الأسرة والمجتمع وجب على بقية الشركاء التقاطه والعمل على معطياته حتى لا ينمو أعرجا أو مشوّها.

لقد تجاوزت تأثيرات تلك الصورة كل توقّعاتنا خاصّة أنّها مسّت جوانب لم نعمل عليها: لقد دغدغ الصدق في الصورة أفئدة الأهالي ووجدانهم ووجدوا كل محتهم فيها، وحركت صرخة المرأة سواكن انتظارات وفقت دملّ اللامبالاة والاستقالة حتّى أنّه منذ تلك اللّحظة ارتفعت نسبة مشاهدة القناة بمدن الحوض المنجمي بدرجة غير متوقّعة لم تجاريا فيها أي وسيلة إعلام أخرى خاصّة بالنسبة للشيوخ والعجائز حتّى أنّ أهمّ ما كان يمكن ملاحظته في الأماسي المنجميّة الحركة الجماعية لصحون الهوانيات نحو القمر الصناعي «المحرج» الذي نبث عليه. لقد أصبحت تغطيتنا محور تعليقات واقتراحات وصلت درجة «التدخل الودّي» في خطّ القناة التحريري ونوعيّة ضيوفها وحجم المشاهد المعروضة وجدنا أحيانا صعوبات جمة في اقناع أصحابها بحدود رسالتنا وضوابطها ونواميسها. أما الشّباب فقد تهاقوا على نسخ المشهد الذي يظّم الصورة المذكورة وتبادلوه وبرعوا في إضافة مؤثرات سمعيّة وكتابات عليه بما يتلاءم مع أذواقهم وأهوائهم ترك مكانه رويدا رويدا إلى الشغف بالتصوير الشّخصي والتّزليل في المواقع الإلكترونيّة. لقد ولع شباب الحوض المنجمي منذ أوائل شهر مارس 2008 باقتناء أجهزة الهواتف النقالة وآلات التصوير وانكبوا على إثراء مكنتهم التّسجيلية حول الاحتجاجات حتى أنه لم يمرّ أيّ حدث مهما كانت بساطته دون تغطية ومن كل جوانبه وما إن جاء المنعرج الأمني يومي 07 و08 أبريل 2008 حتى كان ذلك المجهود الشّخصي في أوجهه وأشبع في الغالب نزعات فردية في ترك بصمات على حدث في تلك الأهمية ويكفي الاطلاع على صفحات الواب لمعرفة حجم تلك التّغطية ومدى تطورها واتّجاهات التّفكير التي دفعت بها، لكن الأكد أن الجزء المهمّ من أرشيف انتفاضة المناجم لم يفتح بعد ومازال حبيس جوّالات أصحابه.

لقد كنت شاهد عيان على عظمة حركة أهليّة... لقد عاينتُ بنفسني أهمية صورة...

إن الفعل الجماعي وعدالة القضايا هي التي أحدثت الفارق وصنعت الحدث في منطقة الحوض المنجمي طيلة الفترة التي أعقبت حوادث الاحتجاج على نتائج مناظرة لانتداب أعوان وكوادر بشركة فسفاط قفصة يوم 05 جانفي 2008 تأكد الفساد والمحسوبية والتمييز السياسي والعشائري والنقابي الذي شابها. وقد لعبت عوامل أخرى دورها في الإغلاء من قيمة ما حصل وساهمت في تغذيته على غرار كاريزما بعض الفاعلين الاجتماعيين أو التقاليد الاحتجاجية ونزعات التمرد لدى سكان المناجم أو روح التضامن والتعاون التي تشيع في مثل ذلك المحيط المحافظ. كما ساهمت التغطية الإعلامية العنيدة الخارجة من رماد التعتيم والتعمية في فرض تلك الاحتجاجات كفضية رأي عام وطني ودولي، ونجحت ورقيا (الموقف، المواطنون، الطريق الجديد) وفضائيا (الحوار التونسي) وإلكترونيا (البديل...) في إيصال صوت المحتجّين وقادتهم إلى قطاعات هامة ومؤثرة تونسيًا وخارجيا. إنّ هذه التغطية لم تكن متحدية فقط في رصد أصداء الاحتجاجات في المكان الخطر، ومسهبية في المتابعة على حساب مواضيع أخرى، بل لعبت دورها السياسي بامتياز من خلال الدّفاع عن مشروعيّة تلك النضالات وعدالتها والتّشهير بكل الجرائم والانتهاكات في حقّ المواطنين المنتفضين من أجل الحق في الشغل الكريم ومنوال عادل للتنمية الجهوية، وتزويد تلك الحركة بمادة إعلامية تمنحها الثقة في مطالبها وتزودها بأنفاس إضافية.

إن صورة مغرّدة عن سرب التسيب والتمنع في المشهد الإعلامي آنذاك أعطت للتغطية الإعلامية للحدث أبعادا أكبر وساهمت في توجيه جزء هام من الجمهور المحلي والوطني للانصاق أكثر بهذه الحركة وإسنادها: في حوصلة قناة «الحوار التونسي» لمسار مظاهرة أهلية بمعتمدية الرديف سيرت يوم الأحد 17 فيفري 2008 اخترتُ والزميلة أمينة جيلون أن نستهلها بعرض صورة مجتزئة من وسط الحدث تظهر امرأة تهتف خلال المسيرة، كانت تهتّز وتتنقّض وكان جمعي يديها المغلقتين يحملان ساعديها ويرتفعان وينزلان في غضب بارز، كانت في فورانها منصهرة مع ذاتها ومنعزلة عن أصوات المحيطين بها كما يسترو اوبرالي، لا تلوي على شيء غير تفريغ ما في ذهنها وقلبها من أوجاع جراحات موعلة في الفقر والحرمان والإملاق والإذلال تنوء الجهة تحتها منذ أكثر من خمسة عقود. إن الزاوية التي أخذت منها مفرّدة قادمة من بعيد تلمح إلى أنها مستعدة وحدها لتقيم مظاهرة فردية وإن تصدع بصوتها للحصى والرمل والغبار والحيطان والأسوار وأن تهديهم صيحتها وصراخها واستنكاراتها، لقد كانت في ملابس البيت مما يعني أنها لم تكن مهية سلفا للخروج للشّوارع لكنّها لما سمعت أصوات المتظاهرين لم تتردّد وتركت في عجلة عالمها الخاص وعانقت همّا جماعيا قد لا تكون واعية بكل تفاصيله وحيثياته. إنّنا حين رمينا بتلك الصورة في أول المشهد كنّا نروم التأكيد على

شهداء الثورة

أم الشهيد حسن العرفاوي: «قاتل ابني مازال طليقا»



الشهيد حسن العرفاوي

استشهد حسن العرفاوي يوم 12 جانفي على الساعة العاشرة والنصف بمدينة توزر بعيدا عن موطنه الأصلي أم العرائس بحوالي 60 كيلومتر. مستجدات القضية كسابقاتها مازالت تنتظر محاسبة المتورطين في قتل الشهداء.

«صوت الشعب» تحولت الى أم العرائس فكان لها لقاء مع أم الشهيد حسن العرفاوي السيدة تبر التريكي. تقول في بداية حديثها: «انقطع حسن عن مواصلة دراسته بسبب الظروف الاجتماعية الصعبة للعائلة وسافر إلى بيت جده بمدينة توزر فاشتغل في جني التمور وبعد انتهاء الموسم التحق بأحد الحضائر».

وتضيف: «كان ابني متوجها إلى مقر سكنه فاعترضته مسيرة فالتحق بها وبينما كان يصدد ركوب سيارة تاكسي أصيب برصاصة قناص بتسديد مباشر في القلب».

يقاطعها زوجها قائلا: «أعرف اسم قاتل ابني ورغم إصدار المحكمة

العسكرية بصفافس بطاقة جلب للمتهم لكنه مازال حرا طليقا ولم تتم محاسبته بل إن قتلة الشهداء تمت ترقيتهم».

تواصل الأم حديثها «الحكومات المتتالية تتخاذل في تعاملها مع هذه الملفات ولجنة تقصي الحقائق أخذت أقوالنا ولكن لم نلتمس أفعالا علي أرض الواقع وهو ما يبرهن أن الحكومة الحالية ماضية في أسلوب المماثلة والحال أنها لا تبالي بمن قتل أبناءنا بل إنها تتشدد أن قصة القناصة ليس لها أي أساس من الصحة».

وتضيف: «التلفزة الوطنية صورت معنا حوارا ولم تعرض منه سوى المال الذي قدم لنا حيث تم حذف عديد الحقائق والتصريحات وهو ما يؤكد تواصل الرقابة على مؤسسات الإعلام».

تختم حديثها مؤكدة: «كنوز الدنيا لا تعوض دماء ابني والعشرون مليوناً ليست سوى ذر رماد على العيون، ورسالتني هي معاقبة المجرمين والمتورطين في قتل الشهداء».

محمد علي اللطيفي

